المكوّن التّداولي في نظريّة نحو اللّغة العربيّة الوظيفي

The pragmatic component in Arabic functional grammar theory

د. الزّايدي بودرامة♥

د. اليزيد بلعمش♥

تاريخ الاستلام: 10-05-2020 تاريخ القبول: 18-11-2021

الملخّص: تعدُّ نظريّة النّحو الوظيفي لسيمون ديك من النّظريات التي تندرج ضمن التّوجه التّداولي، وتهدف أساسا إلى تقديم نظريّة نحويّة تعالج أبنيّة اللغات البشريّة بمراعاة استعمالها، وقد سارت أشواطا نحو التّنظير والصّورنة والبناء، وصار لها أتباع وممثلون في مختلف البلدان الغربيّة والعربيّة. ومن أبرز من مثّلها من العرب، الأستاذ: أحمد المتوكل المغربي، الذي بذل جهدا كبيرا في التّعريف بها، وتطبيقها على اللغة العربيّة، وقد أسهمت جهوده التّنظيريّة والتّطبيقيّة في بناء ما يعرف: بنظريّة نحو اللغة العربيّة الوظيفي، وما سنركز عليه في هذا المقال هو تقديم تصور يعرفنا بالجوانب التّداوليّة، وكيفيّة التّمثيل لها في الجهاز الواصف الذي قدمه المتوكل للغة العربيّة.

الكلمات المفاتيح: اللسانيات الوظيفيّة؛ النّحو الوظيفي؛ الجوانب التّداوليّة أحمد المتوكل؛ الجهاز الواصف.

Abstract: Simon Dick's theory of functional grammar is one of semantics approach. Its main goal is to provide a grammar theory، which examines structures of the human languages considering their use. It is well-developed especially in

♥جامعة سطيف 2. الجزائر، البريد الإلكتروني: boudzaidi@yahoo.fr (المؤلّف المرسل).

♥جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميّة-قسنطينة، الجزائر، البريد الإلكتروني: el-yazid@hotmail.com

theorisation، visualization and construction. It has followers and representatives in the both Occidental and Arabic world. One of the famous representative in the Arabic world is professor Ahmad Al-Mutawakil from Morocco who has made a great effort to introduce it and apply it to the Arabic language. His theoretical and applied efforts contributed to the construction of what is known as: the theory of Arabic functional grammar.

In this article، We will focus on the conception of the various semantics aspects and how to represent them in the descriptive device given by Ahmad Al-Mutawakil.

Keywords: linguistics Functionalism، functional grammar semantics aspects، Ahmad Al-Mutawakil، descriptive device.

1-مقدّمة: سعى الانسان إلى دراسة هذه اللغة من أجل فهم طبيعتها، الاطلاع على حقيقتها، فتعددت لذلك نظرياته وتوجهاته، ولعل من أحدث النّظريات التي حاولت الجمع بين جوانب متعددة في دراسة اللغة وتحليلها، إنّها نظريّة النّحو الوظيفي، حاولت الجمع بين عدد من المكونات، المكونات التّركيبيّة والصّوتيّة والدّلاليّة، وأضافت إلى هذه المكونات المكون التّداولي، فما طبيعة هذا المكون؟ وأين يقع مكانه في عمليّة البناء اللغوي؟ وما هي الآليات التي يسهم بها في ذلك. لعلّه من المناسب جدا أن نولي اهتماما بالغا لهذا المكون في عمليّة التّفسير والتّحليل اللغوي، لأنّ المتكلم أو المخاطب لا يمكن له أن ينفك عن المحيط الذي يتكلم فيه، بل والسّياق المحيطة بعمليّة التّوليد اللغوي هو الدّاعي إلى عمليّة التّكلم والتّلفظ، ومن هنا جاء الهدف في هذا المقال لتحديد الموقع الذي يحتله هذا المكون في نظريّة النّحو الوظيفي من خلال الأعمال التي قدمها أحمد المتوكل في هذا السّياق.

2-ضبط حدود التّوجه الوظيفي: لعل أوّل ما يمكن أن يُبْدَأَ به هو تمييز النّظريّات الوظيفيّة من غير الوظيفيّة، لأنّه الفيصل الذي يعطي هذا التّوجه أحقيّة التّميز ويجعل الرّؤيّة واضحة من بدايتها. فما هو الضّابط الدّقيق الذي يجعلنا نقول عن توجّه ما بأنّه توجّه وظيفي؟

يورد الباحث يحي بعيطيش أنّه حتى نعدّ نظريّة أو توجّها ما توجها وظيفيا يجب[1]:

1- اعتبار الوظيفة التّبليغيّة الوظيفة الأساس للغة، وأنّ تلك الوظيفة تعكس إلى حد كبير الخصائص البنيويّة للتّراكيب اللّغويّة (الصّوتيّة، والصّرفيّة، والمعجميّة والتّركيبيّة) في الجملة أو النّصّ.

2- لا يعدّ النّموذج النّحوي نموذجا وظيفيا إلاّ إذا أفرد فيه مستوى خاصّ للجوانب التّداوليّة، منظورا إليها على أنّها مجموعة خصائص تسهم في تحديد البنيّة التّركيبيّة للجملة أو النّص، (حيث يسهم بمعيّة الجوانب الدّلاليّة في توفير كل المعلومات التي تحتاجها القواعد التّركيبيّة المحددة لرتبة المكونات، وحالاتها الإعرابيّة...).

3- وفي ضوء هذين الأساسين يمكن التّفريق بدقّة بين النّحو الوظيفي والنّحو غير الوظيفي؛ فالنّحو الوظيفي هو الذي لا يقتصر على البحث عن الدّور الذي تؤدّيه الكلمات أو العبارات في الجملة، أي الوظائف التّركيبيّة؛ لأنّ هذه الوظائف لا تمثل إلاّ جزءاً من كلّ تتفاعل مع وظائف أخرى مقاميّة[2] (الوظائف الدّلاليّة والتّداوليّة)، وبهذا فالنّحو الوظيفي هو ذلك الجهاز المركب من محصلة كل هذه الوظائف (التّركيبيّة، الدّلاليّة، والتّداوليّة).

4-أمّا النّحو غير الوظيفي فهو النّحو الذي يُكْتَفَى فيه بتحديد وظائف بنيّة الجملة التّركيبيّة (وقد يتعدّى هذا إلى الاهتمام بتمثيل الوظائف الدّلاليّة).

5-وقد حاول المتوكّل تقديم تصوّر للتفريق بين التّوجّه الوظيفي والتّوجه غير الوظيفي، مركزا على تبيان أهمّ نقاط الائتلاف والاختلاف، مؤكّدا على أنّ ما يخالف بين هذين التّوجهين أكثر ممّا يؤالف بينهما[3]، وسيحاول البحث إيجازها في النّقاط التّاليّة[4]:

2-1: وجوه الائتلاف: من النّقاط التي يرى المتوكّل أنّها تجمع بين هذين التّوجهين اتّفاقهما، وفق نظرة عامّة، في **الموضوع**، و**الهدف**، و**حدود المعالجة**؛ موردًا أنّها نظريات تتّخذ موضوعا لها اللّسان الطّبيعي محاولة بناء نموذج صوري (تجريدي) يستوعب الظّواهر الموصوفة[5]، وهدفها هو استكشاف الخصائص الجامعة بين اللّغات الطّبيعيّة على اختلاف أنماطها، إضافة إلى هذا فهي لا تتوقّف عند الوصف الصّرف للظّواهر اللّغويّة، بل تتعدّاه إلى محاولة تفسير هذه الظّواهر.

- كما يورد أنّ الأنحاء التي تبنيها هذه النّظريّات هي أنحاء قدرة لا أنحاء إنجاز؛ أي وصف قدرة المتكلم اللغويّة التي تمكنه من التّواصل.
- وفي بنائها لهذه الأنحاء تفرد، بدرجات متفاوتة، مستويات لتمثيل الجوانب التّركيبيّة والدّلاليّة والتّداوليّة.

2-2: <u>وجوه الاختلاف</u>: ركّز **المتوكّل**، لتبيان أوجه المفارقة والاختلاف، على نقاط كثيرة أهمّها: وظيفة اللّغة، والعلاقة النّاشئة بين بنيّة اللّغة ووظيفتها، وكذا حدود القدرة، وموقع الجوانب التّداوليّة من تمثيلها.

- فوظيفة اللّغة في النّظريّات غير الوظيفيّة هي التّعبير عن الفكر، في حين نجد أنّ النّظريّات الوظيفيّة ترى فيها وسيلة للتّواصل الاجتماعي؛
- واستتباعا لهذه الوظيفة، ترى النّظريّات الوظيفيّة أنّ بنيّة اللّغات لا يمكن أن ترصد خصائصها إلاّ إذا ربطت بهذه الوظيفة، خلافا للنظريات غير الوظيفيّة التي ترى في بنيّة اللّغة نسقا مجردا، يمكن وصف خصائصه بمعزل عن وظيفته؛
- ومن ثمّة فقدرة المتكلم/ السّامع عند غير الوظيفيين هي معرفته للقواعد اللغويّة الصّرف (الصّوتيّة، والتّركيبيّة، والدّلاليّة)، أمّا عند الوظيفيّين فهي معرفة المتكلّم لقواعد اللّغة ولكيفيّة استثمارها في العمليّة التّواصليّة. فالقدرة، إذن، قدرة تواصليّة (تشمل هذه القدرة مختلف قواعد اللّغة (الصّوتيّة، والتّركيبيّة، والدّلاليّة) مضافا إليها القواعد التّداوليّة. ومن ثمة فتعلّم الطّفل للغةٍ ما: هو تعلم للنسق الثّاوي خلفها ولكيفيّة استعمالها؛
- المستوى التّداولي في النّظريّات الوظيفيّة يحتل داخل النّحو موقعا مركزيّا حيث إنّه يحدّد والمستوى الدّلالي الخصائصَ الممثّلَ لها في المستوى التّركيبي الصّرفي، أمّا في النّظريّات غير الوظيفيّة، إذا وجد، فهو لا يقوم -إلى جانب المستوى الدّلالي-إلاّ بدور التّأويل.

3-نظريّة النّحو الوظيفي لسيمون ديك: لقد تعددت النّظريّات الوظيفيّة فظهرت نظريّة الوجهة الوظيفيّة للجملة لماثيسيوس، ونظريّة النّحو النّظامي لهاليداي ونظريّة البراقمانتاكس ... وغيرها من النّظريات، لكن النّظريّة التي تمكنت من أن تستحوذ على الصّدارة، وأن تكون لها مرونة وقابليّة للتطوير والاستمراريّة هي نظريّة النّحو

الوظيفي **لسيمون ديك**[6]، وتعدّ هذه النّظريّة من النّظريّات اللسانيّة الحديثة التي واكبت تطور نماذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، وأفادت كثيرا من بعض الأنحاء ذات الطّابع غير التّوليدي التّحويلي كنظريّة الوجهة الوظيفيّة للجملة والنّظريّة النّسقيّة[7].

ترجع أصول هذه النّظريّة إلى مدينة أمستردام الهولنديّة مع مؤسّسها الأوّل **سيمون ديك** من خلال أبحاثه المتعدّدة التي رسم بها الإطار النّظري والمنهجي العام للنظريّة، وقد استطاع المشتغلون على هذه النّظريّة أن يقدموا دراسات لغويّة متنوعة مسّت مجال الدّلالة والتّداول والمعجم والتّركيب في لغات مختلفة تنتمي إلى فصائل متباينة نمطيا، وقد تمكنت من خلالها أن تؤسس لنفسها مكانة علميّة متميزة بين النّظريّات اللسانيّة المعاصرة، وقد أصبحت الوريث الشّرعي للنظريات النّحويّة الوظيفيّة قبلها، وتطمح منذ الثّمانينات أن تكون بديلا عن النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة بكل نماذجها[8].

4-النّحو الوظيفي واللّغة العربيّة: نقل هذه النّظريّة إلى العربيّة الدّكتور **أحمد المتوكّل** المغربي، وقام في كثير من كتاباته بمحاولة وصف وتفسير كثير من قضايا اللّغة العربيّة منظورا إليها من وجهة النّحو الوظيفي، ويبرر **المتوكّل** اختياره للنحو الوظيفي دون غيره من الأنحاء قائلا: "يعتبر النّحو الوظيفي (Functional Grammar) الذي اقترحه **سيمون ديك** في السّنوات الأخيرة، في نظرنا، النّظريّة الوظيفيّة التّداوليّة الأكثر استجابة لشروط التّنظير من جهة، ولمقتضيات النّمذجة للظواهر اللغويّة من جهة أخرى، كما يمتاز النّحو الوظيفي على غيره من النّظريّات التّداوليّة بنوعيّة مصادره. فهو محاولة لصهر بعض مقترحات نظريات لغويّة: (النّحو العلاقي) (Relational Grammar) نحو الأحوال(Case Grammar) الوظيفيّة (Functionalism) ونظريات فلسفيّة (نظريّة الأفعال اللغويّة) (Speech acts theory) خاصّة أثبتت قيمتها في نموذج صوري مصوغ حسب مقتضيات النّمذجة في التّنظير اللساني الحديث"[9]. يذكر **المتوكّل** أنّ هذه النّظريّة دخلت "العالم العربي أوّل ما دخلت عبر جامعة محمّد الخامس بالرّباط حيث شكلت (مجموعة البحث في التّداوليات واللسانيات الوظيفيّة)، وبفضل جهود الباحثين المغاربة المنتمين إلى هذه المجموعة تسنى للمنحى الوظيفي أن يأخذ محله في البحث اللساني المغربي إلى

جانب مكوناته الأخرى، وقد تم ذلك عن أربع طرق رئيسيّة هي التّدريس والبحث الأكاديمي والنّشر وعقد ندوات دوليّة داخل المغرب نفسه"[10]. هدف **المتوكّل** منذ 1982 إلى يومنا هذا إلى تأسيس نحو وظيفي للغة العربيّة يتناولها في جميع مستوياتها، يقول: "حاولنا جهدنا في هذه المجموعة من الدّراسات أن نشارف هدفين اثنين: إغناء لسانيات اللّغة العربيّة بتقديم أوصافٍ وظيفيّة لظواهر نعدها مركزيّة بالنّسبة لدلاليات وتركيبيات وتداوليات هذه اللّغة، وتطعيم النّحو الوظيفي كلما مسّت الحاجة إلى ذلك بمفاهيم يقتضيها الوصف الكافي لهذه الظّاهرة أو تلك"[11]. هذا التّطعيم، كما هو مصرح به في كثير من كتبه، يُحقّق بفهم المنجز اللغوي التّراثي القديم وبالاطّلاع الجيد عليه والإحاطة بمنطلقاته، وقد استطاع أن يقدّم دراسات تناولت العربيّة وظيفيا، وحاولت أن ترسي لنحو وظيفي للغة العربيّة، من أبرز هذه الدّراسات والكتب والمؤلّفات: الوظائف التّداوليّة للغة العربيّة، دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفي، من البنيّة الحمليّة إلى البنيّة المكونيّة (الوظيفة المفعول في اللغة العربيّة)، قضايا معجميّة (المحمولات الفعليّة المشتقّة في اللّغة العربيّة) اللسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)، قضايا اللغة العربيّة في اللسانيات الوظيفيّة (البنيّة التّحتيّة أو التّمثيل الدّلالي التّداولي)، وغيرها من الكتب والمقالات التي جاءت لتؤسس لنظريّة وظيفيّة لدراسة اللغة العربيّة.

5-التّصوّر الذي تقدّمه نظريّة النّحو الوظيفي لبناء الجملة وموقع الجوانب التّداوليّة منه: مرَّ الدّرس الوظيفي بمجموعة مراحل، كان في كل مرحلة يوسع الدّائرة ويراجع النّقائص، ويضيف ما أثبتت البحوث صحته العلميّة، ولتبيان موقع الجوانب التّداوليّة سنقتصر على مرحلة واحدة -طلبا للتبسيط والتّحديد-هي مرحلة الجملة؛ أي المرحلة التي تصبّ فيها الاهتمام على دراسة الجملة، وبناء جهاز واصف يستوعبها دون غيرها (الخطاب). وسنحاول تتبع أهم الجوانب التّداوليّة التي كان يلتفت إليها في هذه المرحلة. ذكرنا سابقا أنّ هذه النّظريّة تنطلق من مبدإ أساس وهو **أنّ الوظيفة التّواصليّة تسهم إسهاما كبيرا في تحديد بنيّة اللغة**[12]، ويترتّب على هذا أنّ التّمثيل للوظائف الدّلاليّة والتّداوليّة يكون سابقا للتّمثيل الصّوتي الصّرفي التّركيبي، أو بعبارة أخرى الخصائص التّركيبيّة الصّرفيّة ناتجة عن قواعد تتّخذ دخلا لها البنيّة الممثّل

فيها للخصائص الدّلاليّة والتّداوليّة[13]. وتبعا لهذا التّصور تُقترح ثلاث بنى أساس، مرتبة على التّوالي، تسهم في اشتقاق أو بناء أي جملة، هذه البنى هي، على التّوالي: البنيّة الحمليّة، والوظيفيّة، والمكوّنيّة. البنيّة الحمليّة (البنيّة الدّلاليّة المنطقيّة) وتعنى بوصف المحمول (ما يقابل الموضوع) الذي قد يكون (فعلا، أو اسما، أو صفة...) وذكر محلات الحدود المسهمة في تحقيقه، مع عرض مختلف الوظائف الدّلاليّة التي يمكن أن تسند إلى هذه الحدود (وذلك بالنّظر إلى المحمول) كوظيفة (المنفذ، المتقبل المستقبل...)[14]. أمّا البنيّة الوظيفيّة فهي البنيّة الحمليّة مضافا إليها الوظائف التّركيبيّة والتّداوليّة؛ الوظائف التّداوليّة هي مجموع وظائف ناتجة عن مراعاة البنيّة الإخباريّة المرتبطة بالمقام، وتسند إلى مكونات مخصوصة حسب المعلومات الإخباريّة التي تحملها وطبقا للطبقات المقاميّة التي يمكن أن تنجز فيها الجملة[15]، أي إنّها وظائف يحددها المقام[16]، أمّا الوظائف التّركيبيّة فهي العناصر التي تشكل عمدة تحقيق المحمول وتتحدد بمراعاة ما يعرف بالوجهة؛ أي الوجهة التي تقدم انطلاقا منها الواقعة الدّال عليها محمول الحمل، وهي وظيفتان وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول، العنصر الذي تسند إليه وظيفة الفاعل يمثل المنظور الرّئيسي الذي تقدم من خلاله الواقعة، أمّا العنصر الذي تسند إليه الوظيفة المفعول فيمثل المنظور الثّانوي[17]، وقد سميت بنيّة وظيفيّة لأنّه يتم فيها إضافة الوظائف التّركيبيّة والتّداوليّة. أمّا البنيّة المكونيّة[18](البنيّة الصّرفيّة التّركيبيّة) فهي البنيّة الوظيفيّة مضافا إليها ما يعرف بقواعد التّعبير، هذه القواعد بعضها يختصّ بإسناد الحالات الإعرابيّة، ويختصّ بعضها بإدماج مخصّصات الحدود، ومنها قواعد الموقعة، قواعد إسناد النّبر والتّنغيم ...[19].

لكن يجب أن ينتبه إلى أنّه لنقل البنيّة الحمليّة (الدّلاليّة المنطقيّة) إلى بنيّة تامّة التّحديد يتم إدراج المخصّصات، وهي "إواليّة يتوسل بها للتمثيل، في مستوى البنيّة المنطقيّة (البنيّة الحمليّة) لفئة من الأدوات المعنيّة"[20]، وتشمل مجموعة معلومات تسهم في صياغة المخصّص في مستوى البنيّة المكونيّة، ذلك أنّه في البنيّة الحمليّة في نظريّة النّحو الوظيفيّ لا يمثل إلا للجوانب المعجميّة الدّلاليّة البسيطة فلا يمثل للمحمول بصورة نهائيّة (صياغة كاملة) بل يجمع حولها معلومات بعضها يتعلق بالزّمن وبعضها بالجهة، والأمر نفسه مع الحدود؛ حيث تذكر معها مجموعة

معلومات (مثل: الإفراد، التّثنيّة، التّذكير...) تسهم في صياغته فيما بعد فالمخصصات، بهذا، مؤشرات لخصائصها الصّرفيّة التّركيبيّة[21]. وعلى كل فإنّ القضايا التّداوليّة التي كان يركز عليها في مرحلة الجملة هي: الوظائف التّداوليّة (الدّاخليّة الخارجيّة)، القوى الإنجازيّة للجملة (المستلزمة والحرفيّة) الإحالة. وسنحاول التّعريج على كل جانب من هاته الجوانب.

5-1- الوظائف التّداوليّة: "الوظائف التّداوليّة، حسب النّحو الوظيفيّ، وظائف تسند إلى مكوّنات الجملة بالنّظر إلى ما يربط هذه المكوّنات في البنيّة الإخباريّة؛ أي بالنّظر إلى المعلومات التي تحملها هذه المكوّنات في طبقات مقاميّة معيّنة، بعبارة أخرى، تسند الوظائف التّداوليّة إلى مكونات الجملة طبقا للعلاقة القائمة بين المتكلّم والمخاطب في طبقة مقاميّة معيّنة"[22]، وهذا يعني أنّ تحديدها مرتبط أشدّ الارتباط بالسّياق في بعديه المقامي والمقالي، ذلك أنّه "تكمن مهمّة هذه الأخيرة في تحديد الوضع التّخابري للمكوّنات داخل المحيط التّواصلي الذي تستعمل فيه، ويتشكّل الموقف التّواصليّ من الخلفيّة الإخباريّة لدى المتكلّم والمخاطب، والخلفيّة الاجتماعيّة – الثّقافيّة التي تحكم عمليتي الإنتاج والفهم"[23]، وتسهم هذه الوظائف إسهاما كبيرا في تحديد بنيّة الجملة (موقعة بعض العناصر، إسناد الحالات الإعرابيّة ...) كما أنّ لها دورا كبيرا في تزويد المتعلّم بالمفاهيم السّياقيّة التي يجب استحضارها في أثناء تحليل الجملة. تنقسم هذه الوظائف، بحسب موقعها من المحمول وعلاقتها به، إلى قسمين: وظائف داخليّة ووظائف خارجيّة، الوظائف الدّاخليّة هي "الوظائف التي تسند داخل الحمل ذاته، إمّا إليه رمته أو إلى أحد عناصره (موضوعاته ولواحقه)"[24]، أمّا الوظائف الخارجيّة فتسند إلى مكوّنات خارجة عن الحمل[25]، ومن مسوّغات التّفريق بينهما[26]:

1-أنّ الوظائف التّداوليّة الخارجيّة لا تخضع لقيود الانتقاء التي يفرضها المحمول على موضوعاته، مثال ذلك: (زيد، ضرب أبوه شرطيا) حيث يلاحظ أنّ المحمول (ضرب) ينتقي موضوعيه (أبوه) (شرطيا) على التّوالي، لكنّه لا ينتقي (زيد) لأنّه مكوّن خارج عنه، ومما يدلّ على هذا أكثر، أخذ الموضوعين السّابقين لوظيفة دلاليّة

بحسب علاقتهما بالمحمول، أمّا (زيد) فلا يمكن أن تسند إليه وظيفة دلاليّة ولا وظيفة تركيبيّة؛ لأنّ إسناد هاتين الوظيفتين تتحدّد تبعا للعلاقة التي تربط الحدّ بالمحمول.

2-القوّة الإنجازيّة المنصبّة على الحمل غير القوّة الإنجازيّة المنصبّة على الوظائف الخارجيّة، حيث ينصبّ حيّزها على الحمل ولا يمسّ الوظائف الخارجيّة ويمكن أن يكون للمكوّن الخارجي قوّة إنجازيّة تخالف القوّة الإنجازيّة المواكبة للحمل؛ مثل: (زيد، أنجح مشروعه أم فشل؟) حيث إنّ الاستفهام يمسّ الحمل (أنجح مشروعه أم فشل؟) ولا يمسّ (زيد)، ولذلك فإنّ قول: (زيد، أنجح مشروعه أم عمرو؟) تعدّ جملة لاحنة، من منظور النّحو الوظيفيّ، لأنّ الاستفهام انصبّ على مكوّن خارجيّ.

وبناء عليه، فالوظائف التّداوليّة قسمان، وظائف تداوليّة خارجيّة (تسند إلى مكوّنات خارجة عن الحمل) ووظائف تداوليّة داخليّة (تسند إلى مكوّنات الحمل). الوظائف التّداوليّة الخارجيّة ثلاث هي: المبتدأ والذيل والمنادى، أمّا الدّاخليّة فوظيفتان: المحور والبؤرة. وسيحاول البحث عرض كلّ نوع بشيء من البسط والبيان.

5-1-1: الوظائف التّداوليّة الدّاخليّة:

5-1-1-1: وظيفة البؤرة (focus): عرّف **سيمون ديك** البؤرة بأنّها الوظيفة التي تسند إلى المكوّن "الحامل للمعلومة الأكثر أهميّة أو الأكثر بروزا في الجملة"[27] و "التي يعتقد المتكلّم أنّها أحرى أن تدرج في مخزون معلومات المخاطب"[28].

وبناء عليه، ففهم هذه الوظيفة مرهون بفهم الحالة التي يكون عليها كلّ من المتكلّم والمتلقّي اتجاه المعلومة؛ وهو أنّ المتكلّم يمكن أن يكون مالكا المعلومة أو لا، والأمر نفسه مع المتلقي فمن الممكن أن يكون مالكا للمعلومة ولكن ليس وفقا للصّورة التي عند المتكلّم أو أنّه لا يملكها مطلقا أو العكس. وانطلاقا من هذا الفرق مُيّز في النّحو الوظيفيّ بين نوعين من البؤرة؛ بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة، بؤرة الجديد هي "البؤرة المسندة إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب (المعلومة التي لا تدخل في القاسم الإخباريّ المشترك بين المتكلّم والمخاطب)"[29]. أمّا بؤرة المقابلة فهي "البؤرة التي تسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي يشكّ المخاطب في ورودها أو المعلومة التي ينكر المخاطب ورودها"[30]. وتبعا للمبدإ الأساس المعتمد في نظريّة النّحو الوظيفيّ؛ أعني تبعيّة البنيّة للوظيفة، الذي يستلزم أنّ أيّ اختلاف في المبنى يلزم

عنها اختلاف، ولو طفيفا، في الوظيفة التي تستدعيها، فقد أعيد النّظر في هذين النّوعين، وصار يميّز بين عدّة أنواع أخرى تنضوي تحتهما؛ يقول **المتوكّل:** "اقترحنا منذ سنوات ... مقاربة وظيفيّة للتراكيب المبأرة في اللّغة العربيّة، من أهمّ الفرضيّات التي قامت عليها هذه الدّراسة فرضيّة أنّ البؤرة نوعان فحسب، بؤرة جديدة تسند إلى الحدّ (أو الحمل) الدّالّ على المعلومة التي يجهلها المتكلّم (في حالة الاستخبار) أو المخاطب (في حالة الإخبار) وبؤرة مقابلة تسند إلى الحد (أو الحمل) الدّال على المعلومة المتردّد في ورودها أو المنكر ورودها ... إلا أنّه تبيّن لنا، بعد إعمال الفكر في التّراكيب المفترض ترادفها وإمعان النّظر في تحليلات النّحاة والبلاغيّين العرب القدماء ما يلي:

1-تتآلف التّراكيب المبأرة في كونها جميعها وسائل للتّعبير عن معلومة غير متّفق عليها بين المتكلّم والمخاطب وهذا ما جعلنا نبادر إلى اعتبارها متضمنة لوظيفة تداوليّة واحدة (وظيفة بؤرة المقابلة).

2-إلاّ أنّ هذه التّراكيب لا تستعمل في طبقة واحدة من المقامات بل تستعمل في طبقات مقاميّة متباينة، ويترتّب عن هذه الخاصيّة أنّها تحمل في كلّ طبقة مقاميّة معلومة معيّنة.

3-بما أنّ الطّبقات المقاميّة مختلفة مترتب عن اختلافها تباين في المضمون التّداولي (الإخباري) لا يمكن أن تعدّ هذه التّراكيب متضمّنة لنفس الوظيفة التّداوليّة"[31]. ويمكن معرفة مختلف البؤر المتفرّعة من خلال المبيان الآتي[32]:

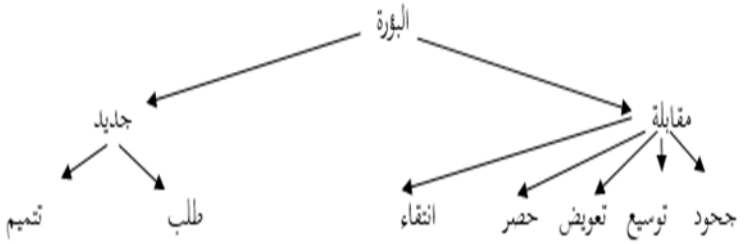

الشّـــكل 1: أنـــواع الـــبؤر: المصدر:(أحمد المتوكّل، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة، ص118).

تفسير هذا أنّ بؤرة الجديد تسند "إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي لا تتوافر في مخزون المتكلم (بؤرة الطّلب) ولا في مخزون المخاطب (بؤرة تتميم)"[33]، فالمعلومة الجديدة قد تطلب حين يكون الأمر متعلقا بالمتكلم، وقد يزود بها المتكلم المخاطب ويتمّم بها ما في مخزونه وهنا نكون بصدد بؤرة التّتميم. وبما أنّ بؤرة المقابلة تنحصر في المعلومة التي يشكّل ورودها محطّ جدال بين المتخاطبين، فإنّ هذا الجدال يتّخذ له صورا متعدّدة تشكّل مقامات لهذا التّخاطب ممّا يستدعي أنواع بؤر المقابلة السّابقة الذّكر ف[34]:

– بؤرة الجحود تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يعدّها المتكلّم غير واردة ويظن المخاطب ورودها ويلجأ المتكلّم إلى رفع ورودها اعتمادا على النّفي مثل: (لا ما ذهب خالدّ إلى العاصمة)؛

– وقد يعوّض المتكلّم المعلومة التي يراها غير واردة بمعلومة أخرى، فتسند بؤرة التّعويض إلى المكوّن الحامل لهذه المعلومة، ويبدو أنّ الفرق بين البؤرة السّابقة وهذه هو التّعويض في الثّانيّة وعدم التّعويض في الأولى، مثل: (لا ما ذهب خالدّ إلى العاصمة بل إلى بجاية) (بؤرة تعويض)؛

– وترد بؤرة الحصر في السّياقات التي يكون فيها مخزون المخاطب متضمّنا لمعلومة واردة ومعلومة يعدّها المتكلّم غير واردة[35]، مثال ذلك: أن يكون المخاطب معتقدا أنّ (خالدّا) ضرب (عمروا) و(زيدا) و(سعاد) ويكون المتكلّم معتقدا أنّ خالدّا لم يضرب إلاّ (زيدا) فيرفع توهّم المخاطب بقصر ضرب خالدّ على (زيد) فيقول: (ما ضرب خالدّ إلاّ زيدا) أو (إنما ضرب خالدّ زيدا)؛

– وإذا كان المخاطب متردّدا بين معلومات كثيرة أيّها وارد، وقام المتكلم بانتقاء معلومة محددة فإننا نكون بصدد بؤرة الانتقاء (سمّاها **المتوكّل** في كتاب (الوظيفة والبنيّة) بـ: بؤرة التّصدير، لأنه يصدّر فيها العنصر المنتقى[36]) مثال ذلك: (أهندا أهدى خالدّ باقة ورد أم فاطمة؟)، ويكون الجواب: (هندا أهدى خالدّ باقة ورد)؛

– وإذا كان مخزون المخاطب يتوفّر على معلومات يعدّها المتكلّم واردة لكنّها ناقصة فيضيف إليها ما يكمّلها، فإنّنا نكون بصدد بؤرة التّوسيع مثال: (لم يذهب خالدّ إلى العاصمة فحسب بل كذلك إلى بجاية).

5-1-2-2: وظيفة المحور (topic): إذا كانت البؤرة (جديدة كانت أم مختلفا فيها) تشكّل المعلومة البارزة والحيّز الذي يشكّل الفرق بين المتكلّم والمتلقّي فإنّ المحور يشكّل المعلومة المتّفق عليها بين المتكلّم والمخاطب (معلومات مشتركة) ولذلك عرّفه **ديك** بأنّه وظيفة تداوليّة تسند إلى "الذّات (بالمعنى الواسع) التي تشكّل محطّ خطاب ما، أو الذّات التي تشكّل موضوع حمولة المعلومات الواردة في خطاب ما"[37]، و"يفاد من هذا التّعريف أنّ المكوّنات التي تسند إليها وظيفة المحور مكوّنات تختصّ بحملها معلومات تدخل ضمن المعرفة المشتركة بين المتكلّم والمخاطب بخلاف المكوّنات التي تسند إليها وظيفة البؤرة، وينطبق التّعريف السّالف الذّكر على المكوّن (زينب) في الجملة (143ب) (143-أ- من رافقت زينب ب- رافقت زينب عمرا) يتّضح من المثالين أنّ محطّ الحديث هو المكوّن (زينب) لذلك تسند إليه الوظيفة التّداوليّة المحور"[38]، ويرى **المتوكّل** أنّ المحور وظيفة تداوليّة لأنّه يسند إلى مكون ما "بمقتضى الوضع التّخابري القائم بين المتكلّم والمخاطب في طبقة مقاميّة معينة"[39]. وقد وسع الباحثون في النّحو الوظيفي في هذه الوظيفة بعد أن تغير مجال النّحو الوظيفي من الجملة إلى الخطاب، حيث صاروا يميزون بين أربعة أنواع من المحاور، بحسب نوعيّة تواجده داخل الخطاب، ويمكن إيجازها في الآتي:

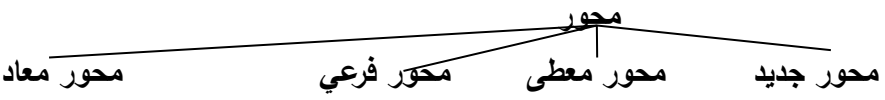

الشّـــكل 2: أنـــواع المحاور

"المحور الجديد هو الذي يدرج لأوّل مرة في الخطاب، وحين يعاد إدراج نفس هذا المحور في الخطاب فإنه يصبح محورا معطى، وفي حالة مكوث هذا المحور محطا للخطاب فإنه يعاد ذكره، ويتم ذلك إمّا بطريقة مباشرة، أو بواسطة أحد متعلقاته أو توابعه، في الحالة الاولى نكون أمام محور معاد، وفي الحالة الثّانيّة أمام محور فرعي"[40].

5-1-2: الوظائف التّداوليّة الخارجيّة: تشمل هذه الوظائف: المبتدأ، والذيل والمنادى، وسنحاول عرض خصائص كلّ وظيفة على حدة.

5-1-2-1: المبتدأ: يبدو أنّ هذا المصطلح لصيق الدّلالة بالمدلول اللّغوي الذي يحيل عليه؛ ذلك أنّ دلالة السّبق والابتداء مفهومة منه، وإذا ما أخّر صار وظيفة أخرى (الذيل)، عرّفه **سيمون ديك** بـ : "المبتدأ (theme) هو ما يحدّد مجال الخطاب (universe of discoure) الذي يعتبر الحمل (predication) بالنّسبة إليه واردا (relevent)"[41]، أي إنّ الحمل هو المتحدّث به عن المبتدإ الذي يشكّل المجال الذي يدور حوله هذا الحمل، وأنّ المبتدأ يتميّز بكونه يرد بعده حمل، فإن لم يرد بعده حمل فإنّه لا يمكن عدّه مبتدأ (بل هو حدّ من الحدود التي تفرضها قيود الانتقاء، مثال: زيد منطلق، الكتاب في المنزل...)[42]، فالمبتدأ وظيفيّة تداوليّة تتميز بأنّها لا تشكل موضوعا من موضوعات المحمول، فإن كان موضوعا من موضوعاته فإنه يكون حاملا لوظيفة تداوليّة أخرى، هي المحور عادة. وإذا كان المبتدأ وظيفة خارجيّة فليس معنى هذا أن لا علاقة بينه وبين الحمل الذي يرد بعده، وأنّه يسوغ وضع أيّ كلمة ثمّ إردافها بحمل مخصوص، يقول **المتوكّل:** "غير أنّ هذا يعني أنّ المبتدأ لا يشكّل جزءا من الجملة، ولا يعني أنّه مستقل عنها الاستقلال الذي يبيح أن تلي اية جملة أيّ مبتدإ، لقد رأينا، ونحن نعرّف المبتدأ، أنّ من عناصر هذا التّعريف الأساسيّة أن يكون الحمل واردا بالنّسبة لمجال الخطاب، ومبدأ الورود هذا يحتّم أن تكون ثمة (بين المبتدإ والجملة التي تليه) علاقة تجعل الجملة صالحة لأن تحمل على المبتدإ"[43]، وهذا معناه أنّه لابدّ من استحضار مبدإ الورود وبدونه تكون الجملة لاحنة. ومن بين أهمّ شروطها توفّرها على إحالة تعيين، وتعدّ الجملة لاحنة إذا كان المبتدأ فيها نكرة؛ ذلك أنّ "**من مقوّمات نجاح عمليّة التّخاطب نفسها أن يتفق المتكلّم والمخاطب على مجال التّخاطب،** وأن يتعرّف المخاطب على ما سيحدّث عنه قبل أن يحادث"[44]، من بين الأمثلة التي تتوفّر فيها الشّروط: (1-زيد، أبوه مريض 2-السّمن، منوان بدرهم، 3-أمّا زيد، فأخوه شاعر، 4-أمّا أنك نجحت في الامتحان فذلك ما كنت أتوقعه).

5-1-2-2: الذيل (tail): روعي في وضع هذا المصطلح الموقع الذي يحتله، فهو يأتي دوما مؤخّرا عن الحمل، والغرض من إيراده مؤخّرا هو أنه يؤتى به للاستدراك على معلومة سابقة واردة في الحمل. عرّفه **المتوكّل** مراعيا الوظيفة التي

يؤديها، فقال: "يحمل الذيل المعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل أو تعدلها أو تصححها"[45]، وهذا يعني أنّ استدراك المتكلم يتخذ له صورا محددة فقد يكون للتّوضيح أو التّعديل أو التّصحيح، وهذا بدوره يقود إلى أنّ الذيل ثلاثة أنواع: ذيل توضيح، ذيل تعديل، وذيل تصحيح. وبما أنّ الذيل وظيفة تداوليّة، فلا شك أنّ لأنواعه الثّلاثة بنيات مختلفة ومقامات مختلفة، حيث يطابق "ذيل التّوضيح عمليّة إنتاج الخطاب الآتيّة: يعطي المتكلم المعلومة (م) ثم يلاحظ أنها ليست واضحة الوضوح الكافي فيضيف المعلومة (م1) إزالة للإبهام"[46]؛ مثل قول: (ضربني أبوه، زيد)، فالإبهام واقع في الضّمير، وذكر زيد يوضح المقصود ويزيل الإبهام. أمّا ذيل التّعديل فيطابق عمليّة إنتاج الخطاب الآتيّة: "يعطي المتكلم المعلومة (م) ثم يلاحظ أنّها ليست بالضّبط المعلومة المقصود إعطاؤها فيضيف المعلومة(م') التي تعدّلها"[47] وذلك حتى يُفهم المتكلّمُ المتلقّيَ مقصوده بدقة، مثال ذلك: (أكلت الرّغيف، نصفه) فهو حين قال (أكلت الرّغيف) قد يتوهم المتلقّي أنه أكله كله فعدّل له هذا التّوهّم بقوله (نصفه)، ولا يسمّى هذا التّعديل تصحيحا، لأنّ التّصحيح يطابق عمليّة إنتاج خطاب مختلف وهي أنّ المتكلّم "يعطي المعلومة (م) ثم ينتبه إلى أنها ليست المعلومة المقصود إعطاؤها، فيضيف المعلومة(م') قصد تصحيحها (أي إحلال معلومة أخرى محلها)"[48]، ونظرا لاختلافه عن بقيّة الذيول السّابقة جُعل ذيلاً مستقلاً، من أمثلة هذا الذيل: (ذهبت إلى سطيف، بل إلى العاصمة).

5-1-2-3: وظيفة المنادى (vocative): يعدّ المنادى من الوظائف التّداوليّة التي أغفلها **سيمون ديك**، ورأى المتوكّل ضرورة إضافتها، معلّلا هذه الضّرورة بـ "أنّ الوصف اللّغوي السّاعي إلى الكفاية لا يمكن أن يغفل المكوّن المنادى لوروده في سائر اللغات الطّبيعيّة ولغنى خصائصه في بعضها كاللّغة العربيّة"[49]، ولا شكّ أنّ المنادى لا يمكن عدّه موضوعا من موضوعات المحمول، لأنه مستقل عنه؛ ذلك أنه "لا يقوم بأي دور بالنّسبة للواقعة ... التي يدلّ عليها محمول الجملة ولا يسهم في تحديد الوجهة (perspective) التي ينطلق منها في تقديم هذه الواقعة"[50] بل هو مرتبط أشدّ الارتباط بالمقام، وهذا ما يجعل منه وظيفة تداوليّة.

عرّف **المتوكّل** المنادى بأنّه: "وظيفة تسند إلى المكوّن الدّالّ على الكائن المنادى في مقام معيّن"[51]، ويندرج تحت مفهوم النّداء: المندوب والمستغاث والمنادى، حيث تشكل هذه الأخيرة "أنواعا ثلاثة لنفس الوظيفة وظيفة المنادى "[52]، وإذا كان النّداء يتم بأدوات محدّدة فإن لكل أداة مواضع استعمالها، وهذا ما جعل من **المتوكّل** يورد لكل أداة قاعدة من قواعد الإدماج تختلف الواحدة منها عن الأخرى[53].

5-2: القوى الإنجازيّة: القوة الإنجازيّة هي الدّلالة المقصديّة التي تحملها الجملة، والتي لا يمكن تحديدها إلا بربطها بالمقام الذي أنجزت فيه، ويجب أن يكون لكل جملة منجزة في مقام تواصلي معين قوة إنجازيّة يراد إيصالها وتبليغها، وقد تلحق بنيّة الجملة عناصر بنيويّة عدّها الوظيفيون من توابع القوة الإنجازيّة[54]. وحتى يُدرك المقصود بالقوّة الإنجازيّة أكثر، ينبه إلى أنّ "حمولة الجمل الدّلاليّة في اللّغات الطّبيعيّة دلالتّان: دلالة قضويّة ودلالة إنجازيّة. الدّلالة القضويّة (أو المحتوى القضوي) هي مجموع دلالات مكونات الجملة مضمومة حسب العلائق السّلّميّة القائمة بين هذه المكونات، فالدّلالة القضويّة للجملة (38) (38-أكل الضّيوف ثريدًا) حاصلة بضمّ دلالات المكونات (أكل) و(الضّيوف) و(ثريدًا)، أمّا الدّلالة الإنجازيّة (أو القوة الإنجازيّة في اصطلاح فلاسفة اللغة العاديّة) فهي الفعل اللّغوي المواكب لإنجاز الجملة. وتكون الدّلالة الإنجازيّة إما إخبارًا ... أو سؤالاً... أو وعداً ... أو غير ذلك. ثمة حالات تحمل فيها الجملة دلالتين إنجازيّتين اثنتين: الدّلالة الإنجازيّة الحرفيّة المدلول عليها بصيغة الجملة ذاتها والدّلالة الإنجازيّة (المستلزمة) حواريا؛ أي الدّلالة التي تواكب الجملة بمقتضى مقام التّخاطب. بعبارة أخرى ثمة حالات يحصل فيها، بإنجاز جملة ما، فعلان لغويّان اثنان: فعل لغوي مباشر (الفعل اللغوي المطابق لصيغة الجملة) وفعل لغوي غير مباشر أي الفعل اللّغوي المستخلص من المقام"[55]. وبناء عليه، فالقوّة الإنجازيّة هي المعلومة التي يريد المتكلّم إيصالها إلى المتلقّي، ويمثل لها في مستوى البنيّة الحمليّة بواسطة مخصّص الحمل، ومخصّص الحمل هو المؤشّر الذي يرد ذكره في مستوى البنيّة الحمليّة ليدلّ عليها. لكن كيف يمثّل لهذا المخصص؟

عرض **المتوكّل** عدّة اقتراحات (اقتراح روس، اقتراح جونك، ...)[56] رأى أنّها لم تبلغ درجة التّمثيل الكافي الذي يُطمح إليه، ذلك أنّ من متطلّبات التّمثيل الكافي الاستجابة لمجموعة من المبادئ المنهجيّة التي وضعها المشتغلون على نظريّة النّحو الوظيفي، وهي كالآتي[57]:

1. التّمثيل للقوّتين الإنجازيّتين الحرفيّة والمستلزمة مقاميًّا.
2. التّمثيل للعلاقة بين القوّتين الإنجازيّتين.
3. التّلازم والمبادئ المنهجيّة للنحو الوظيفي.

وفي ضوء هذه المبادئ اقترح أن يمثّل في النّحو الوظيفي للدّلالة/ القوّة الإنجازيّة بالشّكل التّالي[58]:

أ–يرمز بصفة عامّة، إلى الدّلالة الإنجازيّة، بمخصّص الحمل الذي يأخذ شكل أحد هذه المؤشّرات: (خب) إخبار، (سه) سؤال، (مر) أمر ...

ب–حين لا يواكب المحتوى القضويّ للجملة إلّا دلالة إنجازيّة حرفيّة يرمز لهذه الدّلالة بمخصّص حمل بسيط (مخصص واحد).

ج–أمّا حين يواكب المحتوى القضوي للجملة دلالة إنجازيّة حرفيّة ودلالة إنجازيّة مستلزمة مقاميًا فإنّه يرمز إلى هاتين الدّلالتين بمخصّص حمل مركب (أي بمخصّصين).

ج–ثمّ يتمّ إدماج (مصدري) في صدر الحمل في مستوى البنيّة المكونيّة، طبقا لقيمة المخصّص المرموز إليها في مستوى البنيّة الوظيفيّة، وتضطلع بهذا الإدماج إحدى مجموعات قواعد التّعبير.

ويمكن، للتّوضيح، أخذ المثال الآتي: (أَوَ لطم خالدّ هندا؟!) حيث يمثّل له بعده حاملا لقوتين إنجازيّتين، قوّة إنجازيّة حرفيّة (الاستفهام)، وقوة إنجازيّة مستلزمة (الإنكار) كما يلي:

[سه[نك [لطم ف (ع1 ذ س1 :خالدّ (س1)) منف (ع1ث س2: هند (س2)) متق]]]؛ حيث يشير (سه: الاستفهام، نك: إنكار).

فهذه الجملة تتضمّن مخصّصين، مخصّصا مواكبا لنمط الجملة هو الاستفهام ومخصّصا يفهم مقاميّا هو الإنكار.

– **توابع مخصّص الحمل:** هي مجموعة مكوّنات يتحدّد مدلولها إذا ربطت بالقوّة الإنجازيّة المواكبة للحمل، أو هي عبارات "تقوم بدور إعطاء تحديدات إضافيّة تتعلّق بكيفيّة إنجاز الفعل اللّغويّ المواكب للجملة أو القصد من إنجازه، أو ما يتوقّف عليه إنجازه من شروط أو زمن إنجازه أو مكانه"[59]، وهذا يعني أنّ "الحمولة الإنجازيّة شقّان: مخصّص ولواحق"[60]، مثال ذلك: (بصراحة، أنا لم أكن صادقا معك)، فكلمة (بصراحة) متعلّقة بالقوّة الإنجازيّة الإخبار لا بالمحمول، إذ يمكن تعليق (بصراحة) بالفعل الإنجازي، فنقول: (أخبرك بصراحة)، ولا يمكن تعليقها بمحمول الجملة التي ترد بعده. وقد دلّل **المتوكّل** على أنها تابع من توابع المخصّص بـ[61]:

1. أنّها ليست حدودا من حدود الحمل، إذ لا يقوم بأيّ دور في تخصيص دلالة المحمول.
2. وأنّها لا تحدّد معنى الحمل ككلّ.
3. وأنّها متعلّقة بالقوّة الإنجازيّة المواكبة للحمل.

ويمثّل لها كالآتي[62]: [مخصّص [حمل] لاحق المخصّص].

5-3: الإحالة: يعد مفهوم الإحالة مفهوما تداوليا بامتياز، ذلك أن فهم المحال عليه مرهون باستحضار أمر خارجي عن البنيّة، وأول من فعَّل بعده التّداولي هم فلاسفة اللغة العاديّة، وتخصّيصا سورل في خضم تحليله لعناصر الفعل اللغوي، فقد أورد أن الفعل اللغوي يتكون من أربعة أفعال جزئيّة مقصودة للمتكلم هي: فعل التّلفظ والفعل القضوي، والفعل الإنجازي، والفعل التّأثري، والفعل القضوي بدوره يتكون من فعلين آخرين هما: فعل الحمل وفعل الإحالة[63]، والمقصود بفعل الإحالة "أن أحيل بواسطة العبارة اللغويّة على شخص موجود في العالم الخارجي"[64]، وليس معنى هذا أنه لا دلالة معجميّة له، بل معناه أنّه يجب التّفريق بين دلالة العبارة المعجميّة ودلالتّها الإحاليّة، فالأولى تفهم من الصّيغة مع حروف المعجم المتلبسة بها، بينما الأخرى تفهم باستحضار الشّيء الخارجي، وأعطاها المتوكل بعدا أوسع، حيث أدرج ضمن الإحالة ما يعرف بالإحالة السّياقيّة، سواء كانت سابقة أم لاحقة، ولذلك عرفها بأنها: "علاقة تقوم بين الخطاب وما يحيل عليه الخطاب، إنّ في الواقع المتخيل، أو في خطاب سابق/ لاحق"[65]، وعليه فالإحالة في النّحو الوظيفي تشمل صورتين:

1–ما يحيل عليه الخطاب في الواقع.

2–ما يحيل عليه الخطاب في السّياق اللغوي، والصّورة الأولى الصّق بالتّداول من الصّورة الأخرى. ويدلل المتوكل على أنّ الإحالة جانب تداولي خالصّ بعدة استدلالات منها[66]:

1–تقتضي الإحالة وجود مخاطب وموقف تواصلي معين بحيث لا إحالة بدون سياق.

2–يختلف كم المعلومات التي يقتضيها نجاح عمليّة الإحالة (تعرّف المخاطب على الذّات المحال عليها (باختلاف ما يفتقر إليه المخاطب ليتعرف على المحال عليه) فعمليّة الإحالة كباقي العمليات التّداوليّة (الأفعال اللغويّة، الاستلزام الخطابي ...) تخضع لقاعدة الكمّ الحواريّة التي يصوغها جرايس على النّحو الآتي: لا تعط من المعلومات إلا ما يقتضيه الموقف.

3–لا يؤثر الخطأ في الإحالة في تركيب الجملة، ولا في دلالتّها، بل يظل محصورا في المعارف العامة عن الواقع.

ويتلخص دور الإحالة في أمرين[67]:

1–تسهم الإحالة مع عناصر أخرى (الوظائف التّداوليّة) في خلق تماسك للخطاب، وذلك بجعل الذّهن ينتقل انتقالا سلسا من بداية الخطاب إلى نهايته.

2–ضمان نجاح عمليّة التّواصل، وذلك بمعرفة المحال عليهم في الخطاب، ومن دون هذه المعرفة لن يبلغ الخطاب هدفه.

ويميز في النّحو الوظيفي بين أنواع عدة للإحالة بحسب الاعتبار الذي منه إليها فتكون الإحالة[68]:

أ– **بحسب المخزون الذّهني للمخاطب:** إحالة بناء أو إحالة تعيين، "تكون الإحالة **إحالة بناء** حين يقصد بها حمل المخاطب على تمثيل ذات غير متوافرة لديه **وإحالة تعيين** حين يكون المقصود بها حمل المخاطب على التّعرف على ذات يتضمنها مخزونه الذّهني"[69]، **فالبناء** هو أن يبني المتكلم أو يضيف صورة شخص أو شيء لم يكن جزءا من مخزونه الذّهني الذي يمتلكه، وهو يقابل مفهوم الفائدة عند البلاغيين العرب المتقدمين، وفي المقابل تكون الإحالة **إحالة تعيين** إذا كان المخاطب عالما

بالمعلومة لكن لا يعلم مَن فعلها على وجه التّحديد، فيقوم المتكلم بتحديد أو تعيين الذّات المحال عليها، فمثال: (زارني اليوم رجل) المتكلم يخبر المخاطب بزيارة شخص لم يكن يعلم المخاطب به، أو أنه قد حدث منه فعل، ومثال: (زارني اليوم من زارك أمس) فالمخاطب يعلم بزيارة شخص لكنه لا يعلم من هو على وجه التّحديد، وهنا يقوم المتكلم بتحديده أو تعيينه، وهو ما عبر عنه البلاغيون بلازم الفائدة.

ب- **بحسب المحال عليه:** أي الشّيء المحال عليه، قد يكون[70]:

1 -معرفا/ منكرا 2-عاما/ خاصا 3-مطلقا/ مقيدا.

1- **معرف/ منكر:** فإذا كان محدد المعالم بحيث يدل على معين فهو معرفة دون النّظر إلى موقف المخاطب أو حاله مما يلقى إليه، مثل: قرأت كتابا هذا الأسبوع، فلا يدري ما عنوانه، وفي أي مجال هو، لكن لو قال المتكلم: (قرأت كتاب سيبويه) فهو يحيل على كتاب معين معروف باسم مخصوص ومواصفات محددة.

2- **مطلق/ مقيد:** إحالة التّقييد والإطلاق ينظر إليها بما تحيل عليه العبارة تبعا لتصور المتكلم، فقد تطلق العبارة وتحتمل التّقييد والإطلاق بحسب تصور المتكلم من العبارة، مثال ذلك: (تريد هند أن تتزوج فتى مغربيا) فليس المقصود ههنا هو التّقييد بأحد المقيدات المعروفة في الدّرس البلاغي العربي، وفي هذا المثال التّقييد بالصّفة بل المراد تحديده في مقابل عدم تحديده عند المتكلم؛ فالفتى المغربي مطلق إذا فهم أنّها تريد الزّواج بفتى مغربي دون أيّ تحديد لشخص معيّن، وهو مقيد إذا كان المتكلم يقصد فتى مغربيا محددا.

3- **عام/ خاصّ:** وضبطه مرتبط بعدد من يحال عليهم بذلك اللفظ أو تلك العبارة؛ فإذا كان المحال عليه فردا واحدا كانت خاصّة، وإذا كان المحال عليه مجموعة فهي عامة، مثال ذلك: (رأيت طفلا يلعب) فهذا يحيل على فرد لا على مجموعة فهو خاصّ، ومثال: (إحساس الطّفل كإحساس البالغ) فلفظ الطّفل ليس خاصا بفرد بل بكل من ينطبق عليه ذلك اللفظ فهو عام[71].

ت- **بحسب الإشارة:** ويقصد بها خصوصيّة استعمال أسماء الإشارة، فلكلّ اسم خصوصيته الإحاليّة، حيث يؤتى به عادة للدلالة على القرب أو البعد بالنّظر إلى مكان التّخاطب، كما يدخل معها بعض الظّروف التي تدل على الجهات (فوق/

تحت، أمام/ خلف ....).[72]وإذا دقق في أنواع هذه الإحالة، فإنّ ما يلاحظ هو أنها لصيقة بالحدود أكثر من التّصاقها بالحمول أو المحمولات، ولذلك يمثل لها في البنيّة التّحتيّة على أنّها مخصصات حدود عادة.

6-خاتمة: من المعلوم أن نظريّة النّحو الوظيفي إنما اكتسبت أحقيّة الوجود والبروز جنبا إلى جنب مع بقيّة النّظريات اللسانيّة بفضل إدراجها مستوى خاصا لتمثيل الجوانب التّداوليّة، وهي جوانب مربوطة بالمقام أساسا، ولذا لا يمكن بحال من الأحوال ضبطها اعتمادا على بنيّة المقال لوحدها، وهذه الجوانب التي مثل لها في نظريّة النّحو الوظيفي تشمل ثلاثة جوانب هي: الوظائف التّداوليّة، والقوة الإنجازيّة والإحالة، وقد دللنا في هذه الدّراسة على التّصور الذي قدمه المتوكل لهذه الجوانب.

7-قائمة المصادر والمراجع:

1- أحمد المتوكّل، آفاق جديدة في نظريّة النّحو الوظيفي، المغرب: دار الهلال العربيّة، ط1، 1993

2- أحمد المتوكّل، التّركيبات الوظيفيّة (قضايا ومقاربات)، المغرب: دار الأمان، ط1، 2005.

3- أحمد المتوكّل، التّركيبات الوظيفيّة (قضايا ومقاربات)، المغرب: مطبعة الكرامة، ط1، 2005.

4- أحمد المتوكّل، الجملة المركبة في اللغة العربيّة، المغرب: منشورات عكاظ ط1، 1987.

5- أحمد المتوكّل، الخطاب وخصائص اللغة العربيّة (دراسة في الوظيفة والبنيّة والنّمط)، المغرب: دار الأمان. الجزائر: منشورات الاختلاف، ط1، 2010.

6- أحمد المتوكّل، اللسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)، المغرب: منشورات عكاظ، ط1، 1989.

7- أحمد المتوكّل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، المغرب: دار الأمان، ط1، 2006.

8- أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، المغرب: دار الثّقافة ط1، 1985.

9- أحمد المتوكّل، الوظيفة والبنيّة (مقاربات وظيفيّة لبعض قضايا التّركيب في اللغة العربيّة)، المغرب: منشورات عكاظ، ط1، 1993.

10- أحمد المتوكّل، الوظيفيّة بين الكليّة والنّمطيّة، المغرب: دار الأمان، ط1 2003.

11- أحمد المتوكّل، دراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفي، المغرب: دار الثّقافة، ط1، 1986.

12- أحمد المتوكّل، قضايا اللغة العربيّة في اللسانيات الوظيفيّة (البنيّة التّحتيّة أو التّمثيل الدّلالي التّداولي)، المغرب: دار الأمان، ط1، 1995.

13- أحمد المتوكّل، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنيّة المكونّات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي)، (المغرب: دار الأمان، ط1، 1995.

14- أحمد المتوكّل، قضايا اللغة العربيّة في اللسانيات الوظيفيّة (بنيّة الخطاب من الجملة إلى النّص)، المغرب: دار الأمان، ط1، 2001.

15- حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة (دراسة تحليليّة نقديّة في قضايا التّلقي وإشكالاته)، لبنان: دار الكتاب الحديث، ط1، 2009.

16- نعيمة الزّهري، الأمر والنّهي في اللغة العربيّة، المغرب: مطبعة المعارف الجديدة، سلسلة الأطروحات والرّسائل: 2، جامعة الحسن الثّاني، عين الشّق، ط1 1997.

17- يحي بعيطيش، **نحو نظريّة وظيفيّة للنحو العربي**، الجزائر: أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفيّة الحديثة، مخطوط، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005 – 2006

8-الهوامش:

[1] – ينظر: يحي بعيطيش، **نحو نظريّة وظيفيّة للنحو العربي**، (الجزائر: أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفيّة الحديثة، مخطوط، جامعة منتوري، قسنطينة 2005 –2006)، ص57.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص41.

[3]–المراد بالنّظريات غير الوظيفيّة (حسب ما يفهم من عرض **المتوكّل**) هي النّظريات التّوليديّة التّحويليّة تخصيصا لا البنيويّة، وسبب حصرها فيها هو أنّ النّظريات الوظيفيّة تتفق مع التّوليديّة التّحويليّة في أنها نظريّة وليست تصنيفيّة (أي أن هناك أرضيّة مشتركة يمكن الانطلاق منها في المقارنة).

[4] – ينظر: أحمد المتوكّل، اللسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)، (المغرب: منشورات عكاظ، ط1، 1989)، ص12 وما بعدها.

[5] – وهذا يعني: أنّ الصّوريّة لا تناقض الوظيفيّة؛ فالصّوريّة (وفقا لهذا التّصور) هي قولبة مختلف جوانب الظّاهرة اللغويّة في قوالب منطقيّة رياضيّة مجردة، ولا شك أنّ أيّ نظريّة لغويّة تجعل من هذه الصّوريّة هدفا لها.

[6] – للاطلاع أكثر على معايير المفاضلة بين مختلف النّظريات الوظيفيّة ينظر: يحي بعيطيش، نحو نظريّة وظيفيّة للنحو العربي، ص72.

[7] – ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص9.

[8] – ينظر: يحي بعيطيش، نحو نظريّة وظيفيّة للنحو العربي، ص77.

[9] – أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص9.

[10] – أحمد المتوكّل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد) ص61.

[11] – حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة (دراسة تحليليّة نقديّة في قضايا التّلقي وإشكالاته)،(لبنان: دار الكتاب الحديث، ط1، 2009) ص348.

[12] – ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفيّة مدخل نظري، منشورات عكاظ الرّباط، دط، 1989، ص53.

[13] – أحمد المتوكل، الوظيفة والبنيّة مقاربات وظيفيّة لبعض قضايا التّركيب في اللغة العربيّة، منشورات عكاظ، الرّباط، دط، 1990، ص10.

[14] – للتفصيل أكثر ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، دار الثّقافة، المغرب، دط، 1985، ص12.

[15] – ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفيّة مدخل نظري، ص139.

[16] – وهي خمس وظائف، وبالنّظر إلى الحمل تقسم إلى وظائف خارجيّة، ووظيفتين داخليتين، الوظائف الخارجيّة تسند إلى المكونات التي لا تنتمي إلى الحمل ذاته (المبتدأ، الذيل)، أما الوظائف الدّاخليّة فتسند إلى المكونات التي تعد من عناصر الحمل (البؤرة، المحور).

[17] – ينظر: أحمد المتوكل، من البنيّة الحمليّة إلى البنيّة المكونيّة، الوظيفة المفعول في اللغة العربيّة، دارالثّقافة، الرّابط، ط1، 1987، ص19.

[18]– سميت مكونيّة لأنّه يتم فيها ظهور المكونات بشكل جلي، من حيث موقعها وحالاتها الإعرابيّة ....

[19] – ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص19.

[20]– أحمد المتوكل، الوظيفة والبنيّة مقاربات وظيفيّة لبعض قضايا التّركيب في اللغة العربيّة، ص103.

[21] – أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربيّة في اللسانيات الوظيفيّة، البنيّة التّحتيّة أو التّمثيل الدّلالي التّداولي، ص33.

[22] – أحمد المتوكّل، الوظيفة والبنيّة (مقاربات وظيفيّة ...) ص17.

[23] – نعيمة الزّهري، الأمر والنّهي في اللّغة العربيّة ص226.

[24] – أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة ص18.

[25] – أحمد المتوكّل، دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي ص16.

[26] – ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة من ص122 إلى ص126.

[27] – أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة ص28.

[28] – أحمد المتوكّل، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنيّة الخطاب ...) ص116.

[29] – أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة ص28. وينظر: الوظيفة والبنيّة (مقاربات وظيفيّة ...) ص148.

[30] – أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة ص29. وينظر: الوظيفة والبنيّة (مقاربات وظيفيّة ...) ص148.

[31] – أحمد المتوكّل، الوظيفة والبنيّة (مقاربات وظيفيّة ...) ص6-7.

[32] – أحمد المتوكّل، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنيّة الخطاب ...) ص118.

[33] – أحمد المتوكّل، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنيّة الخطاب ...) ص119.

[34] – ينظر: يوسف تغزاوي، الوظائف التّداوليّة واستراتيجيّة التّواصل اللغوي في نظريّة النّحو الوظيفي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2014، ص114-115.

[35] – أحمد المتوكّل، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنيّة الخطاب ...) ص120.

[36] – ينظر: أحمد المتوكّل، الوظيفة والبنيّة (مقاربات وظيفيّة ...)، ص124.

[37] – أحمد المتوكّل، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة (بنيّة الخطاب ...) ص111.

[38] – نعيمة الزّهري، الأمر والنّهي في اللّغة العربيّة، ص229.

[39] – أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة، ص69.

[40] – يوسف تغزاوي، الوظائف التّداوليّة واستراتيجيات التّواصل اللغوي في نظريّة النّحو الوظيفي، ص117.

[41] – أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة، ص115.

[42] – ينظر: أحمد المتوكّل، آفاق جديدة في نظريّة النّحو الوظيفي، ص105.

[43] – أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة، ص126.

[44] – المرجع نفسه، ص120.

[45] – المرجع نفسه، ص147.

[46] – المرجع نفسه، ص147.

[47] – المرجع نفسه، ص48.

[48] – المرجع نفسه، ص148.

[49] – المرجع نفسه، ص160.

[50] – المرجع نفسه، ص162.

[51] – المرجع نفسه، ص161.

[52] – المرجع نفسه، 163.

[53] – ينظر: المرجع نفسه، ص170.

[54] – ينظر: أحمد المتوكّل، الجملة المركبة في اللّغة العربيّة، ص 32.

[55] – المرجع نفسه، ص16.

[56] – ينظر: أحمد المتوكّل، دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفي، ص110، وما بعدها.

[57] – المرجع نفسه، ص116.

[58] – أحمد المتوكّل، الجملة المركبة في اللّغة العربيّة، ص17–18.

[59] – أحمد المتوكّل، آفاق جديدة في نظريّة النّحو الوظيفي، ص62.

[60] – أحمد المتوكّل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد) ص114.

[61] – أحمد المتوكّل، الجملة المركّبة في اللّغة العربيّة، ص33.

[62] – هذا التّمثيل مستوحى من البنيّة العامة التّاليّة: [نواة][نواة]&[&]. أحمد المتوكّل، آفاق جديدة في نظريّة النّحو الوظيفي، ص94.

[63] – ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفيّة مدخل نظري، منشورات عكاظ الرّباط، المغرب، ط1، 1987، ص20–21.

[64] – نعيمة الزّهري، الأمر والنّهي في اللغة العربيّة، ص151

[65] – أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربيّة (دراسة في الوظيفة والبنيّة والنّمط)، ص73

[66] –أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربيّة في اللسانيات الوظيفيّة، منشورات الاختلاف الجزائر، منشورات ضفاف، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص359.

[67] – ينظر: يوسف تغزاوي، الوظائف التّداوليّة واستراتيجيّة التّواصل اللغوي في نظريّة النّحو الوظيفي، ص125.

[68] – ينظر: المرجع نفسه، ص 76–77

[69] – المرجع نفسه، ص78.

[70] – ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربيّة في اللسانيات الوظيفيّة، ص381 إلى ص401.

[71] – ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربيّة في اللسانيات الوظيفيّة (بنيّة المكونات أو البنيّة الصّرفيّة التّركيبيّة)، ص165.

[72] – أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربيّة في اللسانيات الوظيفيّة، 392.